تطبيقات الطب المعاصر وسؤال الإتيقا

(ب) تفاحي فتيحة*
إشراف: د. مونيس بخضرة**

ملخص:

إن التحول الذي شهده العلم خلال منتصف القرن العشرين من الاهتمام بالطبيعة (الفيزياء)، إلى الاعتناء أكثر بعلم الأحياء، ساهم في تقدم العلوم الطبية، والدراسات البيولوجية التي عرفت قفزة نوعية وسريعة، سرعان ما أفرزت نتائجها مشاكل أخلاقية أمام كثير من المسائل الطبية كالإجهاض، الاستنساخ، الموت الرحيم، زراعة الأعضاء... وأثارت تحديات جديدة أمام فلاسفة الأخلاق؛ لاسيما وأن الفكر الأخلاقي الكلاسيكي لم يعد قادرا على استيعابها؛ لذلك كان لزاما بناء منظومة إتيقية جديدة تناسب حجم المشاكل المعاصرة في مجال الطب والبيولوجيا، على هذا الأساس فالسؤال "البيوإتيقي" اليوم حاضرا وبقوة، متجاوزا السؤال الأخلاقي التقليدي المحصور في ماهية الخير والشر والسعادة والفضيلة.

الكلمات المفتاحية: البيوإتيقا- الطب- البيولوجيا- الإتيقا – التطور العلمي والتكنولوجي- الأخلاق الطبية الكلاسيكية- الفكر الأخلاقي الجديد.

Résumé

La transition qu’a vécue la science durant la moitié du vingtième siècle en donnant plus d’importance à la nature et aussi à l a science des vivants. Ce qui a eu un impact sur le développement de science médicale, les études en biologie qui a connu un sens qualitative et rapide a conduit à des résultats qui ont générer des problèmes éthique tel que l’avortement, le clonage, l'euthanasie, les transplantations d'organes... Ce qui engendrer de nouveaux défis au philosophes moraux, sachant que les pensée morale classique ne pouvait plus les assumes, c’est pour ces raisons qu’il fallait construire une nouvelle organisation morale en adéquation avec le volume de problème contemporaine dans le domaine du médicale et la biologie, c’est sur cette base que la question Bioéthique actuellement et posé en force, dépassant la question éthique traditionnelle limité sur les questions du bien et du mal, le bonheur et la vertu.

مقدمة

*- طالبة دكتوراه تخصص "فلسفة الأخلاق التطبيقية"وباحثة بمخبر تطوير للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة د. الطاهر مولاي -سعيدة-
**- أستاذ محاضر بجامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان-.

إنّ ما يميز كل مرحلة عن أخرى، وفلسفة عن أخرى هو كيفية تناول مادة الأخلاق في سياق ظروف تاريخية، سياسية واجتماعية معينة، وإن كان حاضرنا أحوج إلى مشروع إتيقي بحجم المشاكل الأخلاقية المتزايدة التي تطرحها الممارسات في مجال الطب الحيوي، والتي تؤشر لأزمة أخلاقية، توحي بانطلاقة جديدة للفلسفة الأخلاقية تتجاوز بها الطرح الأخلاقي التقليدي؛ لأن الأمر لم يعد مجرد إملاء لقواعد يجب إتباعها، بل لابد من إرساء منظومة إتيقية تحدد المعايير الأخلاقية التي تحكم الممارسات، وتندد بكل انحراف أخلاقي داخل الفعل الطبي؛ في ظل التحولات العلمية والتكنولوجية التي تولّدت عنها مخاطر ومخاوف على هويّة الإنسان وكرامته، خاصة بعد الثورة الجينومية التي أدخلت تغييرات في عالم الطب، لكن هل ستساعد هذه الثورة الإنسان على فهم ذاته وحماية كرامته وهويته، أم أنها ستُفاقم من أزماته؟ وكيف تصدى الفكر الأخلاقي الجديد لمواجهة الوجه السلبي لتطبيقات التكنولوجيا الحيوية؟

نحو براديغم أخلاقي جديد

أصبحت الحاجة إلى تفعيل الإرادة الأخلاقية، بما تحمله من مبادئ وقيم إنسانية أمرا ضروريا أمام هذا الوضع الجديد والمستحدث على نحو غير مسبوق، فالإحراج الشديد الذي تتعرض له القيم الأخلاقية اليوم من جراء تقدم العلوم في المجال البيولوجي والطبي هو الذي يقف وراء ما أسميناه ب عودة الأخلاق، وهي عودة تتمثل بصفة خاصة في ردود فعل تبلورت بكيفية خاصة، في قيام ما أطلق عليه في السنوات الأخيرة اسم "البيوإتيك" أي أخلاقيات البيولوجيا (أو علم الأحياء)[1] فقد كان لزاما بناء منظومة إتيقية جديدة، تؤطر الممارسات داخل مجالي الطب والبيولوجيا؛ حيث ظهر إثر ذلك مصطلح جديد هو البيوإتيقا La Bioéthique والذي يعني «مقاربة جديدة حول التفكير في القضايا الأخلاقية داخل مجال الصحة»[2]

1 - محمد عابد الجابري، قضايا الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1997، ص 64.

2- Guy Durand, **«Introduction Générale à la Bioéthique»**, Histoire, concepts et outils, Editions Fides, Montréal,2005,P107

أصبح الوعي الغربي المعاصر يدرك خطورة ما قد تؤول إليه منجزات العلم. ما جعل فلاسفة الأخلاق يجددون رسالة الفلسفة لذلك «يركز بعض الباحثين والفلاسفة على ميدان معين من ميادين الأخلاقيات التطبيقية كميدان يتم فيه تجديد الفكر الفلسفي مثل الفيلسوف ستيفن تولمين Stephen Toulmin الذي يرى أن ميدان الطب البيولوجي يشكل مناسبة هامة للتجديد الفلسفي حيث قال "لقد أنقذ الطب البيولوجي الأخلاق والفلسفة" يقول غيره لقد أبدع الطب فلسفة"»[1]

فالفكر الأخلاقي أصبح يتغذى من إفرازات العلم، الذي وجدت فيه الفلسفة روحا جديدة، بل روحا إتيقية متجددة. «وإذا كان زمن النّظم الكبرى قد انغلق؛ فإن الفلاسفة لم يتخلّوا بالقدر نفسه عن التفكير، ذلك أن موضوعات ما بعد الحداثة وأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان والديمقراطية، والسعادة والبحث عن المعنى، وتطور العلم المعاصر ما زالت توفر مجالات للتأمل لفكر في أوج التجدد.»[2] تأكيد على أن النهضة الأخلاقية الجديدة ترعرعت في رحم المنجزات العلمي.

من هنا «فالفيلسوف اليوم مطالب بإلحاح أن يلج جميع ميادين ومجالات العلوم والتقنية، وأن يعالج المشكلات الأخلاقية والأنطولوجية التي تطرح عليه خلال سيرورتها وتقدمها المتسارع.»[3] خاصة وأن هذا التقدم المتسارع تولد عنه إشكالات أصبحت مدار مساءلة فلسفية وإتيقية حقيقية. وهي فعلا تستحق البحث وتعميق النظر، وتحتاج لمراجعة فلسفية تأملية ونقدية جادة.

1- المشاكل الأخلاقية المطروحة أمام تقنيات الإنجاب الجديدة

أحدثت تقنيات الإنجاب الجديدة خيارات عديدة؛ لكنها أثارت -هذه التكنولوجيا- مشاكل أخلاقية وحقوقية وقانونية على حد سواء، خاصة بعدما أحدثت شبه قطيعة بين مفاهيم عدة كانت فيما مضى مقترنة ببعضها البعض: كالحمل، الإنجاب، الإخصاب، وأحلت محلها

1 - عمر بوفتاس، الأخلاقيات التطبيقية ومسألة القيم http//www.alihyaa.ma/Article.aspx
2 - جان فرانسوا دروتيي، فلسفات عصرنا، تر: إبراهيم صحراوي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص 126.
3 - رشيد دحدوح، إبستمولوجيا العلوم الطبية والبيولوجية عند جورج كانغيلام، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص 540.

مفاهيم معّولمة جديدة شَيَّئت الإنسان، كالأم البديلة، أطفال الأنابيب، الإخصاب الصناعي، الاستنساخ.

وعلى أساس ذلك احتدم النقاش حول نتائجها، وتأثيرها على هوية الإنسان وكرامته «فالتقنيات الجديدة للإنجاب الاصطناعي مثلا لم تعد مجرد وسائل تكنولوجية متقدمة لمعالجة مشكلة العقم، بل هي تتجه الآن إلى أن تصبح صناعة ذات مردود مالي عال ووسيلة للاغتناء والشهرة بالنسبة إلى الممارسين في هذا الميدان كما أنها تساهم في خلق مهن جديدة: كمهنة النساء الحاضنات، والمستأجرات لأرحامهن، والنساء البائعات لبويضتهن، والرجال المتاجرين بحيواناتهم المنوية»[1] فكيف نتعامل مع وضع الجنين الملقح اصطناعيا بمني أجنبي أو بمزيج من سوائل منوية، أو ذلك الذي تم زرعه في رحم غير رحم الأم صاحبة البويضة؟

أ- المشاكل الأخلاقية التي يطرحها الإخصاب الصناعي

قد تم تحديد صور الإخصاب الصناعي في سبع طرق من طرف مجمع الفقه الإسلامي في دورة مؤتمره الثالث المنعقد من 11إلى 16 أكتوبر 1986 كما يلي:«أن يجري تلقيح بين نطفة مأخوذة من زوج وبيضة مأخوذة من امرأة ليست زوجته ثم تزرع اللقيحة في رحم زوجته، أن يجري التلقيح بين نطفة رجل غير الزوج وبيضة الزوجة ثم تزرع تلك اللقيحة في رحم الزوجة. أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي زوجين ثم تزرع اللقيحة في رحم امرأة متطوعة بحملها. أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي رجل أجنبي وبييضة امرأة أجنبية وتزرع اللقيحة في رحم الزوجة. أن يجري تلقيح خارجي بين بذرتي زوجين ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة الأخرى.»[2] واعتبر المجلس هذه الطرق الخمس محّرمة لما ينّجر عنها من اختلاط في الأنساب، وبالتالي خلخلة الأسس الصحيحة التي تبنى عليها الأسرة. في المقابل أجاز«أن تؤخذ نطفة من زوج وبييضة من زوجته ويتم التلقيح خارجيا ثم تزرع

1- مصطفى كيحل، الأخلاقيات التطبيقية: المفهوم، الدلالات، الحقول، منشورات الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، الجزائر، 2016، ص 25.
2- علي محي الدين القره واعي، علي يوسف المحمدي، فقه القضايا الطبية المعاصرة "دراسة طبية فقهية مقارنة"، شركة دار البشائر الإسلامية، ط2، بيروت، ص 589.

اللقيحة في رحم الزوجة. أن تؤخذ بذرة الزوج وتحقن في رحمها تلقيحا مناسبا.»[1] هذا الجواز من باب إشباع رغبة الزوجين في الأبوة والأمومة، وتحقيق سعادتهما في الإنجاب لكن دون المسّاس بشرعية العملية – أي دون تدخل طرف ثالث (المتبرع) في العملية، أي بوضع ضوابط صارمة لإجراء هذه العملية. وتتوفر شروط الأمن الطبيعي؛ لأنه طريق محفوف بالمخاطر من كل جانب؛ فلا يُؤمن الخطأ في الأنابيب، وهو أمر وارد الحدوث في المختبرات، فيعطي مني رجل مكان آخر، وتسلم بويضة مكان أخرى؛ لذلك فالحيطة والحذر مطلوبان في مثل هذه الممارسات الطبية.

استعملت هذه الطريقة في أوروبا والولايات المتحدة، خاصة في حالات الحرب مثل حرب الفيتنام، حيث كان بعض الجنود الذاهبين للقتال يمنحون منيهم "لبنوك المني." ومع ذلك صاحبت هذه التقنية مخاوف عديدة منها:«تجميد الأجنة وهي عملية الاحتفاظ بالبويضة أطول فترة ممكنة لنجد أحيانا الفارق العمري بين توأمين يصل إلى حدود عشر سنوات وقد يزيد الفارق حسب الرغبة، والبويضات الملقحة والفائضة عن الحاجة. وهنا نطرح السؤال: هل يمكن أن نقيم التجارب عليها هل نتبرع بها لزوجين بحاجة إلى أطفال؟»[2] فمثل هذه التجارب قوبلت بالرفض من قبل الرأي العام، لما ينجر عنها من مخاطر ومشاكل أخلاقية واجتماعية وقانونية. تبرع النساء بالبويضات لغرض مساعدة غيرهن على الإنجاب، أو لبيعها يعرضهن لأخطار صحية كالسكتة القلبية وسرطان المبيض، وبهذا الفعل تتحول النساء إلى مصانع لإنتاج البويضات. بالمقابل سمحت بعض البلدان بإجراء التجارب على الأجنة الفائضة بحجة أن حياة المضغة تختلف عن حياة الكائن البشري.

في ذات السياق حدثت تجاوزات قام بها«سيفيوينو أنتينوري في عيادته الخاصة بالإخصاب في الزجاجIVF غير أن سمعته كانت سيئة بسبب تصريحاته عن رغبته في استنساخ إنسان، وقد وصفته الكنيسة الكاثوليكية ب"هتلر" بعدما ساعد امرأة تبلغ 47عاما - دخلت سن اليأس- على الإنجاب بعد معالجة هرمونية وغرس بويضة لمتبرعة في رحمها.

1 - محي الدين القره واعي، علي يوسف المحمدي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، مرجع سابق، ص 589.
2- سمية بيدوح، فلسفة الجسد، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، (ب- ط)، بيروت، 2009، ص 80.

ومكّن أخرى بالغة 65 عاما من عمرها من الحمل أيضا، فوُصفت حالة الحمل هذه من طرف الفاتيكان بالبشاعة.[1] أمام هذا الفعل ينبغي وضع حدود تكبح جماح هذه التجاوزات، سواء من طرف السلطة الدينية أو السياسية أو الأخلاقية. خاصة إذا علمنا أن« التلاعب الجيني يرتبط بمسائل هوّية النوع، والتي يشكّل من خلالها الفهم الذي يكّونه الإنسان عن نفسه باعتباره كائنا ذا ماهية جنسية، السياق الذي تنتظم فيه تمثلاتنا القانونية والأخلاقية.»[2] لذلك لا ينبغي المساس بالهوية الوراثية، ولّجم العبث بالطبيعة البشرية أدى إلى اتخاذ إجراءات ضد المتورطين في تدخلات مشبوهة حيث « تم طرد علماء بازرين من بلادهم لممارسة تجارب لا أخلاقية مثل جاك كوهين الذي طردته أمريكا بعد أن ثبت تلاعبه بإعطاء أجنة لسيدات من سيدات أخريات دون علمهن. كما طُرد عالم آخر من بلده فرنسا لبحوثه المشبوهة وفر إلى أسبانيا»[3]مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تقوّم سلوك المشتغلين في حقل الطب البيولوجي.

واللافت للنظر أن مثل هذه التدخلات استوجبت«تعالي أصوات تنادي بمنع ما هو ممكن ومتاح بواسطة التقنية إذا كان ذلك يصّب في مصلحة المجتمع برمّته، فما هو متاح تقنيا ربما لا يجوز أخلاقيا، طبقا لمبدأ "تخليق الطبيعة الإنسانية" بحسب الباحث، وهو ما ينطبق عمليا على وضع الأجنة»[4] لهذا ينظر إليها هابرماس من زاوية«ترى أن ميكانيزمات السوق تتأسس وفق المبادئ التي تحدد العناصر الأساسية للقانون المدني (كالتعاقد والملكية)، هذا التأسيس المشّرعن موجه لكي يضمن للفاعلين داخل السوق بأن يقوموا بأفعالهم وفق الأنموذج الاستراتيجي، بما أنهم في الواقع أحرار في ممارسة أفعالهم وفق التفهمات التي

1 - هاني خليل رزق، الجينوم البشري وأخلاقياته، "جينات النوع البشري وجينات الفرد البشري"، دار الفكر، ط1، دمشق، 2007، ص 320.

2 - يورغن هابرمارس، مستقبل الطبيعة الإنسانية نحو نسالة ليبرالية، تر: جورج كتورة، مر: أنطوان الهاشم، المكتبة الشرقية، ط1، بيروت، 2006، ص 32

3- صبري الدمرداش، الاستنساخ قنبلة العصر، الاستنساخ قنبلة العصر، مكتبة العبيكان، ط2، الرياض، 2001، ص 74.

4- حسن المصدق، يورغن هابرماس العقلانية التواصلية في ظل الرهان الإتيقي، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص 109.

يصلون إليها، وهم فوق هذا وذاك يخططون ويفكرون وفق معايير الربح والخسارة.»[1] أصبح الجسد بلُغة السوق سلعة تُباع وتُشترى. فكيف ننتصر لهذا الجسد إذا علمنا أن علم الوراثة المعاصر يفرض علينا قوانين وراثية كونية وكلية تحكم سلوكنا وأفكارنا وعاداتنا، ليتحول بعدها الإنجاب إلى عملية ميكانيكية، ويفقد الجسد معها قدسيته؟

ب-**المشاكل الأخلاقية التي يطرحها تأجير الأرحام**

تعتبر الأمومة من أرقى العواطف الطبيعية التي ترتبط بكيان المرأة روحا وجسدا، غير أن استخدام الإنسان للتقنيات حوّلها إلى تجارة من نوع جديد أسمّاها "تأجير الأرحام"فتحولت بذلك أسمى العواطف إلى سلعة تُباع وتُشترى، وبهذا تغيب العاطفة والحميمية بين الطفل ووالديه، وتضيع الأنساب وتفقد الأسرة وظيفتها المنوطة بها. إذا كان تأجير الرحم لضرورة أملاها عجز المرأة وعدم قدرتها الجسدية –كالرحم المعيب أو إصابتها بأمراض خطيرة تعيق الحمل- يعد أمرا مقبولا –بالنسبة لبعض البلدان فقط- فإن بعض النسوة يلجأن إلى استعارة رحم غيرها للحفاظ على رشاقتها وأناقتها. فهل نحن مقبلون على عصر يُفصل فيه **بين الأمومة والحمل؟** وما هو الوضع النفسي والاجتماعي والقانوني لطفل "الأرحام المؤجرة"؟ وكيف سنواجه تكنولوجيا الأرحام الاصطناعية القادمة بدلا من الأرحام الطبيعية؟ تساؤلات نطرحها وأخرى تراودنا كلما تقدمنا نحو تقنية جديدة تغير المفاهيم وتبدل المعتاد.

وهذا يطرح خاصة وأن هناك حالات تثير العواطف «كما حدث حين حملت جدة عمرها 48 عاما ثلاثة توائم لابنة لها لم تستطع الحمل. غير أن الكثير من الأديان تعارض هذا الإجراء، وتعتبره منافيا للأخلاق.»[2] تنشط بأمريكا مؤسسات في تأجير الأرحام«تقوم بالتعامل مع زبائنها بسرية تامة، وتتقاضى مبالغ مالية تتراوح بين 80 ألف دولار و120 ألف دولار. وبحسب تقرير «التايمز» فإن السيدات الأمريكيات اللواتي يقمن بتأجير أرحامهن غالباً ما يأتين من الولايات الجنوبية الأكثر فقراً، وينتمين إلى الطبقة الفقيرة والعاملة، فضلاً عن أنهن لم يسبق لهن السفر إلى الخارج، ولذلك فإن الوكالات التي تقوم

1 - يورغن هابرماس، إتيقا المناقشة ومسألة الحقيقة، تر: عمر مهيبل، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2010، ص 47.

2 - بوني ف. فرمجن، القانون الطبي والأخلاق، تر: نجيب الحصادي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2012، ص 455.

بالوساطة غالباً ما تدفع للسيدة 25 ألف دولار فقط من أصل 120 ألفاً تتقاضاها من الزبون.»[1] إذا كانت قصة الجدة التي حملت أحفادها دافعها عاطفي وإنساني، فنجد في المقابل من يتخذها مصدر رزق في ظل الظروف الاجتماعية القاسية كالفقر والبطالة، والتي كانت بمثابة دوافع لرواج هذه التجارة واستغلال النساء مقابل أثمان زهيدة، وبالتالي العودة إلى عصر العبودية، وفي أحسن صورها تتم الصفقة مباشرة بين الزوجين والأم الحاضنة في صورة مقنّنة في بعض الدول -سنذكرها في المبحث اللاحق-.

ولا تمر أيام إلا وتُداع أخبار هنا وهناك عن مثل هذه الممارسات «ولكن سنصاب بالرعب، دون شك حين نسمع ما قالته سيدة أخرى اسمها كيم كوتن Kim Cotton وهي أول أم بديلة في إنكلترا، لاشك سيثير رعبنا وخوفنا على المستقبل. فحين سُئلت: هل شعرت بأي تأنيب ضمير حين وافقت على أخذ النقود من أجل تقديم مثل هذه الخدمة؟ كان جوابها بالنفي(...) ولكن الأخطر من هذا التصريح، هو ما قاله زوج الأم البديلة حين سُئل عن شعوره حيال أخذ زوجته المال، حيث قال: "ما كنت لأشعر بالسعادة لو أن زوجتي فعلت ذلك لمجرد مساعدة الآخرين بدون مقابل مادي.»[2] قال العرب قديما "قطعت جهيزة قول كل خطيب" ويقطع هذا الزوج بتصريحه كلام كل خطيب حين يؤكد أن سعادته تتحقق بهذه التجارة المربحة لزوجته، هكذا أصبحت الولادة تُختزل في البيع والشراء.

تستوقفنا هذه الحالات –التي ذكرناها على سبيل المثال لا الحصر- للتساؤل عن هوية الوجود الإنساني، بل «هو أولا جسم حي وهو أيضا جسم معيش، أي يمثل الحضور الإنساني ويحّدد معالم للشخصية الإنسانية، هو الأمر الذي برهنت عليه فلسفة ميرلوبونتي الفينومينولوجية عندما أدرك ذلك الارتباط الكلي بين الجسم والسيكولوجيا المحايثة؛ بمعنى أن الحضور الجسدي هو أيضا حضور نفسي.»[3] فكيف سيكون سلوك ونفسية طفل يعايش أُما لم يتبادل معها علاقة جنين بحامل، وفقدان هذه الحلقة بين الطرفين يفقد العلاقة حميميتها،

1 - ريما شري، ازدهار سوق "الرحم البديل" في ظل غياب القانون والجدل الديني
http://www.alquds.co.uk/?p=217237
2- ناهدة البقصمي، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 174، 1993، ص 143.
3 - نورة بوحناش، الأخلاق والرهانات الإنسانية، إفريقيا الشرق، (د ط)، المغرب، 2013، ص 264.

ناهيك عن مآزق أخلاقية أخرى تواجه الأم البديلة حين يُنظر إلى حملها خارج مؤسسة الزواج بعين الريبة، واعتباره شكلا من أشكال من البغاء.

ج-المشاكل الأخلاقية التي يطرحها الاستنساخ

يعد الاستنساخ بمثابة تعدي على الطبيعة البشرية؛ لأنه يؤدي إلى الاختلال في التنوع الإنساني، وتهديدا لمنظومة الزواج، فقد يطغى جنس على أخر -الذكور على الإناث أو يحدث العكس- ويؤثر بذلك على مؤسسة الأسرة، وحميمية العواطف التي تربط الآباء بالأبناء، وتضيع معاني الأمومة والأبوة. فالرافضون لتكنولوجيا الاستنساخ يرون من أضراره «الشيخوخة المبكرة للمستنسخ، وارتفاع معدل كهولته وهو في عمر الميلاد كذلك احتمال حدوث سرطان له، الاستنساخ ينطوي على انتهاك للكرامة الإنسانية، يقول البروفيسور "جاك فرانسوا ماتي:«إن إنسانا يكون نسخة من إنسان آخر لا يعود إنسانا»[1] هذا الخروج عن المألوف، وصناعة نماذج من البشر هي في غنى عن الأبوة والأسرة، فمن يتحمل عبء هذه النسخ؟ ولماذا يسعى دعاة الاستنساخ إلى القضاء على الحياة الجنسية بوصفها حاملة للحياة؟ وبأي منطق نتحدث عن تناسل بدون جنس، وتكاثر بدون الحاجة إلى الرجل؟

تتأسس العلاقات الإنسانية داخل البنّية الاجتماعية على قواعد وأسس تحدد وجودنا القائم على التباين والاختلاف؛ غير أن «استخدام الاستنساخ في عملية التكاثر سيخلق أنواعا متماثلة ومتطابقة أي أنه سيؤدي إلى تحطيم القاعدة التي بني عليها وجودنا وهي قاعدة الاصطفاء الطبيعي»[2] يعمل الاستنساخ على خرق للقاعدة المألوفة في الإنجاب، ويلغي الفعل الثنائي المشترك للتكاثر. ويحّول الانتقاء الطبيعي إلى مصطنع نجهل مآلاته المستقبلية.

كما أن استخدام الأجنة المستنسخة «لإنتاج أنسجة للبشرية في عمليات زرع الأعضاء يشابه إلى حد كبير أكل لحوم البشر.»[3]خاصة إذا سلمنا أن الجسد لا يُختزل في مجموعة من الأنسجة والخلايا، والوظائف العضوية فإن:«استنساخ أجنة من أجل انتزاع خلاياها الجذعية

1- نقلا عن: عادل عوض، الأصول الفلسفية لأخلاقيات الطب، دار الجامعة الجديدة، (د-ط)، الإسكندرية، 2011 ، ص 165.

2- موسى الخلف، العصر الجينومي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد294، جويلية 2003، ص 107.

3- موسى الخلف، العصر الجينومي، مرجع سابق، ص37.

يعد شكلا من أشكال الوحشية التكنولوجية. فهذه النسخ الجينية بالغة الصغر ترجع قيمتها فحسب إلى خلاياها الجذعية اللازمة من أجل تقديم العلاج لآخرين على أن تنبذ بعد ذلك. وفي هذا انتهاك سافر للمبدأ الكانطي»[1] فقد تتعرض الأجنة المستنسخة للبيع أو الإتلاف؛ علما أن الاستنساخ ينتج عنه أجنة فائضة نهايتها إما الموت أو الزرع داخل بيضة منزوعة النواة.

والخطر المباشر الذي يهدد النسخ«يكمن في أن تتحول حقوق الأطفال المستنسخين المُعتبرين كسلعة منتجة إلى موضوع شكوك، وأن يُعامل البشر المستنسخون بالقياس إلى الأصل وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية.»[2] فيتعرض المسْتَنسَخ للإهمال في التربية والعلاج والتعليم ويفقد الامتيازات التي يتحصل عليها الأصل. ونتساءل هنا: كيف سيعمل هل باعتباره شخصية مستقلة أم تابعة لأصلها؟

من ناحية أخرى فالتماثل التام بين البشر في عملية الاستنساخ، وغياب الفوارق بينهم، سيفتح أبواب الجرائم والاعتداءات، فهذا النسخ سيحل محل نسخه في بيته وعمله وعلاقاته، الأمر الذي يُصعب تحديد المسؤولية الجنائية في حال وقوعها.

من هنا علينا أن نتصور انفلات «مخلوقات كانت قد عولجت بالطرق الجينومية لتطلق إلى العالم وباء جديدا حيث إن المخلوقات التي تجري هندستها وراثيا تميل إلى أن تكون صالحة بدرجة أدنى من المخلوقات التي لم تخضع للتدخل»[3] أمام هذا الوضع سيجد العلماء أنفسهم حيال مخاطر تهدد كيان الإنسانية.

قد يصل الأمر بأصحاب النفوس الضعيفة إلى استغلال مثل هذه التقنيات لتحقيق أرباح طائلة، ولأغراض إيديولوجية كإمكانية «قيام بعض الأثرياء أو أصحاب النفوذ باستنساخ نسخ بشرية طبق الأصل عنهم لاستخدامها عندما يحتاجون لنقل أعضاء بشرية، أو إنتاج

1- شيماء عطية إمام، الوضع الأخلاقي للجنين في زمن الاستنساخ، مجلة أوراق فلسفية، العدد 36، مصر، 2013، ص 47.

2- جورج أناس، الجينات وتصرفات الفرد، العنصرية والإبادة الجينية: نحو معاهدة دولية للحفاظ على الجنس البشري، ضمن كتاب: إلى أين القيم؟ تر: زهيدة درويش جبور وجان جبور، منشورات اليونسكو، 2004، ص 427.

3- موسى الخلف، العصر الجينومي، مرجع سابق، ص 191.

كائنات حية مجهرية لاستخدامها كأسلحة بيولوجية فتاكة، وهو ما تحاول الحكومات وضع قوانين صارمة ضده.»[1] بهدف التصدي لهذا التهديد الذي يمس هوية الإنسان وقيمه وأخلاقه.

على الفلسفة اليوم أن تكون أكثر تحيّينا وجرأة لتنتقل من محبة الحكمة والتأمل فيها، إلى الاشتغال على مواجهة إفرازات العلم وأَخْلَقَة ممارساته، ورسم سلسلة من الخطوط الحمراء أمام نرجسية بعض العلماء، والتصدي لكل إرهاب علمي من شأنه أن يزعزع قيم الإنسان في ظل وضع جديد مختلف عن الأشكال السابقة من التطور. لذلك تبقى الآفاق مفتوحة أمام الفكر الفلسفي المعاصر للانخراط في الحركة البيوإتيقية لحل الأزمات التي تتخبط فيها الإنسانية، والاشتغال على اليومي والمعيش؛ ليقدم مزيدا من المراقبة والتوجيه، والتصويب داخل الخطاب البيوإتيقي. وبهذا يبقى الحديث عن التطور البيوتكنولوجي يستتبع دوما حديثا عن الفلسفة.

1- مكرم ضياء شكارة، علم الوراثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط5، عمان، 2012، ص 401.